تقرير البورصة اليومي

عمليات بيع على «أدنك» و«منازل» تدفع «السعري» للهبوط بشدة

هوى المؤشر العام لسوق الكويت للأوراق المالية جراء عمليات البيع القوية التي شهدتها بعض الأسهم الرخيصة خاصة اسهم ادنك ومنازل والتمويل الخليجي وابيار الأمر الذي أدى إلى احجام اغلب المتداولين عن الشراء والاندفاع نحو البيع للحد من الخسائر التي قد تلحق بهم خاصة أن السوق يشهد تذبذبا حادا منذ أكثر من شهرين الأمر الذي أثر سلبا على مجمل الأرباح التي حققها الكثير من أوساط المتداولين منذ بداية العام.

فقد انخفض المؤشر السعري 74,07 نقطة ليغلق على 8000,27 نقطة، كما انخفض المؤشر الوزني 0,89 نقطة ليغلق على 459,7 نقطة، فيما حقق مؤشر كويت 15 ارتفاعا، بمقدار 1,52 نقطة ليغلق على 1062,83 نقطة، وبلغ اجمالي الاسهم المتداولة 184,4 مليون سهم نفذت من خلال 3971 صفقة قيمتها 21,1 مليون دينار.

وتظهر حركة تداولات السوق أنه مع قرب نهاية كل شهر يشهد السوق هبوطا جراء عمليات بيع قوية يقودها بعض كبار المضاربين لتصفية مراكز مالية والبدء في بناء مراكز مالية مع بداية الشهر التالي، ومع دخول الشهر القادم، فإن الربع الثالث سوف ينتهي مع ضعف واضح في حركة التداول ما لم يشهد الشهر القادم نشاطا ملحوظا ليعوض حالة الوهن التي شهدتها البورصة على مدى حوالي ثلاثة اشهر، ولكن كان من الواضح ان موسم الاجازات الصيفية كان له تأثير على تداولات السوق، وإن كان ذلك لم يمنع الاسواق الخليجية من ان تشهد نشاطا ملموسا اغلب فترات الصيف.

ويلاحظ من خلال مجريات التداول ان السوق يفتقر الى المبادرة والقيادة والعمل المؤسسي على الرغم من ان هناك جهودا رقابية تقوم بها ادارة البورصة وهيئة اسواق المال الا انه لا يزال هناك المزيد من الجهود التي يجب ان تبذل لدعم الثقة في السوق لدى المستثمرين محليا وخليجيا.

آليات التداول

استمرت حركة التداول الضعيفة على اغلب اسهم البنوك باستثناء سهم «بيتك» الذي شهد تداولات نشطة نسبيا وارتفاعا محدودا في سعره السوقي ليغلق على 730 فلسا، وفي قطاع الشركات الاستثمارية اتسمت حركة تداولات اغلب اسهمه بالضعف مع تراجع اسعار اغلب اسهم القطاع الذي لا يزال يئن من تداعيات الازمة العالمية على الرغم من قيام بعض الشركات باعادة هيكلة اصولها الا ان شركات القطاع تحتاج الى سيولة مالية جديدة للدخول في دورة استثمارية جديدة تحقق لها عوائد، وهذا الأمر هو ما يؤثر على الشركات الاستثمارية التي تسعى جاهدة لسداد ديونها والوفاء بالتزامات العاملين فيها، كذلك تراجعت اغلب اسهم الشركات العقارية مع تداولات ضعيفة باستثناء التداولات النشطة على سهمي أدنك ومنازل وابيار بفعل عمليات البيع التي سادت حركة نشاط هذه الاسهم. كما تراجعت اسعار اغلب اسهم الشركات الصناعية مع استمرار حركة التداولات الضعيفة على هذه الاسهم.

واستمرت التداولات الضعيفة على اسهم الشركات الخدماتية مع تراجع اسعار اغلبها، حيث يلاحظ ان الاسهم الجيدة في القطاع تواجه شبه احجام عن شرائها نتيجة انخفاض معدل دوران هذه الاسهم كذلك استمرت الاسهم الرخيصة ايضا في الضعف مع تراجع محدود في اسعارها.

وبشكل عام، فإن استمرار حالة الضعف الشديد في السوق سوف يؤدي إلى خروج السيولة المالية من السوق والتي تحتاج لفترة من الوقت حتى تعود.

أرقام ومؤشرات

74.07
نقطة انخفاض المؤشر السعري ليغلق على 8000,27 نقطة.

21.1
مليون دينار قيمة تداولات السوق أمس.

184.4
مليون سهم اجمالي ما تم تداوله في السوق امس.

5
شركات تصدرت اسهمها التداول وهي ادنك ومنازل وتمويل خليجي وابيار واسمنت ام القيوين.

«طاقة الإماراتية» تسعى لإلغاء مشروع كهرباء في تركيا بقيمة 12 مليار دولار

أنقرة (رويترز) ـ قالت مصادر تركية لرويترز امس إن شركة أبوظبي الوطنية للطاقة (طاقة) المملوكة للدولة تسعى لإلغاء مشروع لبناء محطات كهرباء في تركيا بقيمة 12 مليار دولار.

وقال مصدر في قطاع الطاقة «ما فهمناه منهم في الفترة الأخيرة هو أنهم يريدون الانسحاب في نهاية المطاف».

وكانت شركة توليد الكهرباء التركية المملوكة للدولة وشركة طاقة اتفقتا في يناير على مشروع تصل قيمته إلى 12 مليار دولار لبناء عدد من محطات الكهرباء تستخدم احتياطيات فحم الليجنايت الموجودة في منطقة افشين-البستان في تركيا.

وقال متحدث باسم طاقة في وقت سابق امس إن الشركة أرجأت قرار الاستثمار في المشروع إلى عام 2014.

ورفض التعليق بشأن احتمال إلغاء المشروع.

الإنفاق العام قد يوفر دعماً للاقتصاد هذه السنة رغم انخفاض مستواه

«الوطني»: فائض الميزانية المتوقع للسنة المالية 2014/2013 يصل إلى 20٪ من الناتج المحلي الإجمالي

قال تقرير بنك الكويت الوطني ان البيانات المفصلة لميزانية الكويت للسنة المالية 2014/2013 (من أبريل إلى مارس) التي تم نشرها مؤخرا جاءت متماشية نوعا ما مع التوقعات.

وتشير تقديرات الميزانية إلى انخفاض في الإنفاق العام بواقع 1٪ مقارنة بميزانية السنة السابقة، ويعزى ذلك إلى الانخفاض المخطط له في الإنفاق الجاري.

ورغم أن تراجع الإنفاق قد لا يعتبر خبرا سارا في الظاهر، إلا أن الواقع يبدو أكثر ايجابية.

وذكر تقرير الوطني انه وبحسب الميزانية، يقدر إجمالي الإنفاق العام بـ 21 مليار دينار، ما يمثل انخفاضا طفيفا مقارنة بميزانية السنة السابقة.

ويشمل ذلك انخفاضا في الإنفاق الجاري بنسبة 1٪، وذلك نتيجة تراجع الإنفاق على الخدمات والسلع بواقع 7٪ مقارنة بالسنة الماضية مدفوعا بتراجع تكلفة شراء الوقود.

وبما أن الحكومة هي المزود الرئيسي للكهرباء في السوق المحلي، فإن هذه التكلفة تأخذ حيزا كبيرا في الميزانية حيث تمثل 15٪ من إجمالي الإنفاق الجاري.

ومع استبعاد تكلفة شراء الوقود، يرتفع الإنفاق الجاري بحسب الميزانية بواقع 1٪ مقارنة بالسنة الماضية.

كما أن الإنفاق الجاري يشمل الرواتب والأجور للمدنيين والتي يقدر ارتفاعها بواقع 1٪ مقارنة مع مستواها للسنة السابقة.

وقد تأثر هذا الارتفاع بتراجع الاعتماد التكميلي الذي يتم استخدامه أحيانا للمصروفات الطارئة أو من أجل تمويل الالتزامات المستجدة التي لم تكن مأخوذة في الاعتبار عند اعداد الميزانية.

لذلك فإن البيانات قد لا تكون دليلا قاطعا لتوجه عام حول مصروفات هذا الباب في الميزانية.

وتمثل الرواتب والأجور للمدنيين ما نسبته 28٪ من إجمالي المصروفات الجارية، اما جميع مصروفات التوظيف فتمثل 50٪ منها.

وبين التقرير انه من المقدر أن ينخفض الإنفاق الرأسمالي للسنة الثانية على التوالي وذلك بواقع 3٪ مقارنة بالسنة الماضية ليصل الى 2,6 مليار دينار.

ويرجع ذلك إلى تراجع الإنفاق الرأسمالي على الماء والكهرباء بنسبة 24٪، والذي كان قد شهد تطورا سريعا في السنوات الأخيرة نتيجة تهيئة مشاريع البنية التحتية الجديدة.

ومن الجدير بالذكر أن مجمل الانخفاض في الإنفاق الرأسمالي يرجع إلى تخفيض الإنفاق على باب وسائل النقل والمعدات، حيث إنه من المخطط أن يرتفع الإنفاق الرأسمالي على باب المشاريع الانشائية الأكبر وزنا بواقع 3٪ ليصل الى 2,2 مليار دينار.

ويجب الأخذ بعين الاعتبار أنه يتوقع تنفيذ بعض المشاريع الضخمة القادمة القائمة على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وهذه لا تظهر في الميزانية.

وقد يشير التراجع الطفيف في المصروفات العامة الى أن السياسة المالية قد لا تكون محفزة بالمستوى المأمول للاقتصاد هذا العام، ولكن من المبكر استنتاج ذلك.

أولا، إن إرجاء إقرار الميزانية حتى الشهر الرابع من السنة المالية جعل الإنفاق في الأشهر الأولى من السنة المالية الحالية محكوما بمخصصات السنة الماضية، مما يجعله في حاجة للتعديل في الوقت الحالي، ثانيا، فإن الإنفاق الفعلي عادة ما يأتي دون مستواه المعتمد في الميزانية.

وبالفعل، فإن الانفاق الفعلي للسنة المالية السابقة 2013/2012 قد جاء دون المستوى المستهدف بنسبة 9٪.

وبالتالي، فإن الإنفاق الفعلي للسنة الحالية قد يأتي أعلى من السنة السابقة على الرغم من تراجع المصروفات المعتمدة في الميزانية.

وأخيرا وبغض النظر عن أرقام الميزانية، فإن أجزاء كبيرة من الإنفاق العام لا يعتبر تأثيرها كبيرا على الاقتصاد الكلي.

ويشمل هذا التحويلات الضخمة ما بين المؤسسات الحكومية مثل تكاليف شراء الوقود كما ذكر سابقا والتحويلات إلى صندوق التأمينات الاجتماعية.

وبانتظار التفاصيل المتعلقة بهذا الإنفاق، لا يمكن فعليا تقييم أثر الميزانية.

أما في منظورنا، فنرى أنه هناك إمكانية كبيرة لأن يحقق الإنفاق المعتمد في ميزانية السنة الحالية دعما للاقتصاد هذا العام.

وفي الجانب المتعلق بالايرادات، تقدر الحكومة أن ترتفع الايرادات الإجمالية بنسبة 30٪ لتصل الى 18,1 مليار دينار.

ويأتي ذلك نتيجة افتراض أعلى للانتاج النفطي، والذي من المتوقع أن يبلغ 2,7 مليون برميل يوميا في المتوسط مرتفعا بنسبة 23٪ عن العام الماضي.

بينما تم تحديد متوسط أسعار النفط عند 70 دولارا للبرميل، متخطيا بذلك افتراضات السنة المالية 2013/2012 التي كانت 65 دولارا.

وقدرت الحكومة أن تصل الايرادات النفطية الى 16,9 مليار دينار، بما يشكل 93٪ من الايرادات الإجمالية.

أما الإيرادات غير النفطية، فمن المتوقع أن ترتفع بنسبة 4٪ لتصل الى 1,2 مليار دينار وذلك نتيجة ارتفاع الرسوم الجمركية ورسوم خدمات الكهرباء والماء ورسوم الخدمات الأخرى.

وبحسب التقديرات الحكومية، ستسجل الميزانية عجزا بمقدار 4,5 مليارات دينار في السنة المالية 2014/2013، وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

أما توقعاتنا فتشير الى نتائج أكثر ايجابية خصوصا ان متوسط انتاج النفط قد بلغ 3 ملايين برميل يوميا في الربع الثاني من العام 2013، بينما بلغ متوسط أسعار النفط 101 دولار منذ شهر أبريل حتى منتصف أغسطس.

وعلى الرغم من ان الوقت ما زال مبكرا لوضع توقعات محددة عن الأسعار والانتاج، إلا أننا نتوقع أن تصل الايرادات النفطية الى 27,2 مليار دينار في السنة الحالية، أي أعلى بنسبة 61٪ من تقديرات الميزانية المتحفظة.

كذلك الحال، من المحتمل أن تتخطى العوائد غير النفطية مستواها القياسي الذي سجلته في السنة السابقة عند 2 مليار دينار.

ووفقا لتقديراتنا، فإن هذه الايرادات قد تؤدي الى تحقيق فائض في الميزانية يصل إلى 20٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو فائض مرتفع جدا رغم تراجعه بواقع 25٪ مما كان عليه في السنة السابقة.

عام 2012 سجل رقماً قياسياً يناهز الـ 17,2 مليار دولار

الصقر: تضاعف حجم المبادلات التجارية بين الكويت واليابان خلال العقد الماضي أكثر من ثلاث مرات

رئيس وزراء اليابان متوسطا د.رولا دشتي وخالد الصقر (سعود سالم)

أشار النائب الأول لرئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت خالد عبدالله الصقر الى الإنجاز المتميز الذي سجله رئيس وزراء اليابان حين استطاع في غضون فترة قصيرة من تقلده لمنصبه الجديد في شهر ديسمبر الماضي، أن ينجح في إخراج ثالث أكبر اقتصاد في العالم من فترة ركود طالت مدته، وذلك بفضل انتهاجه نهجا اقتصاديا جديدا سمي باسمه حيث أصبح يعرف في أدبيات الاقتصاد المعاصر بـ «ابينوميكس»، ليضع الاقتصاد الياباني على طريق استعادة حيويته بعد فترة عرفت باسم «العقد الضائع»، حيث أمكن خلال النصف الأول من هذا العام تحقيق معدل نمو يناهز 4٪، وهو أفضل نمو يتم تحقيقه هذه السنة في اقتصادات «مجموعة الدول السبع» (7G).

آبي: الكويت مقبلة على نهضة اقتصادية كبيرة والزيارة الحالية تمثل فرصة للشركات اليابانية والكويتية للعمل معاً والمشاركة في هذه النهضة

دشتي: من المتوقع أن يصل الإنفاق الحكومي الاستثماري الفعلي في السنوات الخمس المقبلة إلى نحو 20 مليار دينار

كلمة الصقر جاءت على هامش لقائه للفعاليات الاقتصادية المحلية مع رئيس وزراء اليابان شينزو ابي بحضور وزيرة الدولة لشؤون مجلس الامة ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية د.رولا دشتي وممثلين عن القطاع الخاص من كلا البلدين، وأضاف الصقر انه قبل عامين شهدت الكويت احتفالية بمناسبة مرور 50 عاما على إقامة العلاقات الديبلوماسية بين الكويت واليابان، وتضمنت الاحتفالية عددا من الفعاليات تحت شعار «الكويت واليابان- 50 عاما من الثقة والصداقة وإلى المزيد». علما أن العلاقات الاقتصادية قد سبقت ذلك بعدة سنوات.

وأضاف ان اليابان تعتبر احد اهم شركاء الكويت التجاريين، فقد تضاعف حجم المبادلات التجارية بين البلدين (صادرات + واردات) خلال العقد الماضي اكثر من ثلاث مرات ليسجل عام 2012 رقما قياسيا يناهز 17,2 مليار دولار.

وبذلك تكون اليابان ثالث أكبر مستورد من الكويت (بعد كوريا والهند) وثالث اكبر مصدر لها (بعد الولايات المتحدة والصين).

وقال الصقر انه أثناء زيارة صاحب السمو الأمير لليابان في شهر مارس 2012 تم التوقيع على اتفاقيتين ثنائيتين بين البلدين، الاولى لتشجيع وحماية الاستثمار والثانية للتعاون الأكاديمي.

وعلى صعيد الجهود المبذولة في إطار فعاليات القطاع الخاص من أجل تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية المتبادلة، قال الصقر «لابد لي من أن أخص بالذكر الدور الهام الذي تقوم به (اللجنة الكويتية- اليابانية لأصحاب الأعمال) التي تأسست عام 1995، وتعمل على توطين التكنولوجيا وتطوير المهارات الكويتية من جهة، وعلى تشجيع الاستثمارات المباشرة في البلدين من جهة ثانية.

وتعقد اللجنة اجتماعاتها السنوية في كلا البلدين بالتناوب.

ومن المقرر أن تستضيف اليابان اجتماع اللجنة الثامن عشر في شهر أكتوبر المقبل».

واوضح الصقر ان العلاقات الكويتية اليابانية لا تقف عند حدود الديبلوماسية والاقتصادية، بل ترتفع بجوانبها الحضارية والثقافية الى صعيد الصداقة بين الشعبين والعلاقات المميزة بين الدولتين.

ولعل موقف اليابان من معركة الحرية التي خاضتها الكويت عام 1990، وموقف الكويت من الكارثة الطبيعية التي تعرضت لها اليابان في مارس 2011 أصدق دليل.

من جانبه أكد رئيس وزراء اليابان شينزو ابي ان الشركات اليابانية ورجال الاعمال اليابانيين لديهم رغبة في المساهمة والمشاركة بالنهضة الاقتصادية في الكويت عبر مشروعات خطة التنمية.

وأشار ابي الى ان الوفد الاقتصادي الذي يترأسه يضم اهم واكبر الشركات والقيادات الاقتصادية في اليابان ويمثل دليلا على قوة العلاقات الثنائية ومتانتها مع الكويت وضرورة العمل المشترك لتطوير هذه العلاقات والارتقاء بها الى مستويات جديدة.

وبين ان لقاءات ممثلي الشركات من كلا البلدين من شأنها تطوير العلاقات الثنائية والمساهمة في تطوير وبناء الكويت.

وقال آبي ان الكويت مقبلة على نهضة اقتصادية كبيرة والزيارة الحالية تمثل فرصة للشركات اليابانية والكويتية للعمل معا والمشاركة في هذه النهضة لافتا الى ان الشركات اليابانية لها دور كبير في بناء محطات الكهرباء الكويتية وغيرها من مشاريع البنى التحتية.

وبدورها قالت وزيرة الدولة لشؤون مجلس الامة ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية د.رولا دشتي انه لا شك ان هذا الحدث سيساهم في تعزيز اواصر الصداقة الراسخة بين البلدين وتعميق العلاقات المتميزة.

وأضافت أن زيارة رئيس الوزراء الياباني تأتي حرصا منه على متابعة الزيارة المثمرة لصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الاحمد في مارس 2012، بل تأكيدا لرغبة البلدين في توسيع آفاق العلاقات وتفعيل الشراكة التنموية بينهم في شتى المجالات وبخاصة تعميق العلاقات بين القطاع الخاص الكويتي والياباني.

واستعرضت دشتي أهم مكونات خطة التنمية الاستراتيجية للكويت والتي تتبنى أربعة محاور كمرتكزات رئيسة وهي الرخاء الاجتماعي واستدامة التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية والتميز المؤسسي، فضلا عن تعزيز التنافسية العالمية كمعيار موضوعي لقياس الانجاز التنموي في الكويت ومرجعا رقميا لإستشراف مستقبل التنمية واستدامتها.

وقالت ان الحكومة حرصت على اتباع هذا النهج الاستراتيجي مراعاة لمتطلبات المواطنين وتحقيق تطلعاتهم في كل مرتكز من تلك المرتكزات الاستراتيجية لتسريع وانجاز اولويات التنمية في المجالات التالية وهي تحسين الرعاية الصحية للمواطن وسرعة النفاذ اليها، وتطوير التعليم والارتقاء بقدرات المواطن، وايضا توفير الرعاية السكنية وتقليص مدة الانتظار في الحصول عليها.

وتابعت، وتطوير البنية التحتية والخدمات وتوفير فرص عمل منتجة للاستفادة من طاقات الشباب ومؤهلاته بما يمكن الكويت أن تتبوأ وضعا تنمويا في مصاف الدول المتقدمة، وايضا تسريع الاصلاح الاداري وتعزيز الشفافية والنزاهة فيه.

واوضحت انه تحقيقا لهذه الاهداف وربطها برؤية الدولة حتى عام 2035 لتحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري ولوجستي واقليمي لابد من توفير فرص مشاركة القطاع الخاص وريادته عن طريق عدد من المشروعات والبرامج التنموية التي ستطرح من خلال المناقصات الحكومية.

وقالت دشتي انه من المتوقع ان يصل الانفاق الحكومي الاستثماري الفعلي في السنوات الخمس القادمة حوالي 20 مليار دينار ومن اهم هذه المشروعات: مشروعات انتاج المياه لتوليد الكهرباء ومشروعات الطرق والمجاري الصحية ومشروعات تتعلق بتطوير الموانئ ومشروع انشاء المصفاة الرابعة ومشروع الوقود البيئي ومشروعات نفطية لتطوير انتاج النفط ومشروعات بناء ناقلات للنفط الخام وللمنتجات البترولية ومشروعات متعلقة بقطاع البتروكيماويات ومشروعات انشاء وتجهيز وتطوير المستشفيات ومشروعات انشاء وتطوير المدارس وأخيرا مشروعات انشاء وتجهيز كليات جامعية ومعاهد تطبيقية.

وأضافت انه سيتم طرح مشروعات عن طريق مشاركة القطاع الخاص من خلال نظام البناء والتشغيل والتحويل B.O.T حيث تبلغ التكلفة المقدرة مبدئيا لمشروعات شركات التنمية حوالي 12 مليار دينار خلال الخمس سنوات القادمة.

وبينت دشتي انه تم اقرار اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم برامج وعمليات التخصيص، كما ستتم دراسة مسح شامل لجميع المشروعات القابلة للتخصيص حسب متطلبات القانون ثم تبويب المشروعات المستهدف تخصيصها حسب القطاعات وطرحها.

وأشارت الى ان الكويت تتطلع الى المشاركة الفاعلة للشركات اليابانية ذات الخبرات المتميزة والتي ساهمت سابقا في تنفيذ المشروعات التنموية في الكويت، لافتة الى امكانية دخول هذه الشركات في شراكات استراتيجية ناجحة وعميقة مع القطاع الخاص الكويتي لتبادل الخبرات الناجحة في شتى المجالات.

● عبدالرحمن خالد فوزي

اسم المشروع	تكلفة المشروع المقدرة	الجهة المستفيدة ـ المسؤولة
شركة مستشفيات الضمان الصحي	230 مليون دينار	وزارة الصحة ـ الهيئة العامة للاستثمار
محطة توليد الطاقة الكهربائية التقليدية وتحلية المياه ـ محطة الزور الثانية الشمالية	570 مليون دينار	وزارة الكهرباء والماء ـ جهاز المبادرات
محطة توليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه (محطة الخيران)	1500 مليون دينار	وزارة الكهرباء والماء ـ جهاز المبادرات
محطة توليد الطاقة الكهربائية باستخدام الطاقة الشمسية ـ العبدلية	260 مليون دينار	وزارة الكهرباء والماء ـ جهاز المبادرات
مشروع توسعة محطة الصرف الصحي (أم الهيمان)	600 مليون دينار	وزارة الاشغال ـ جهاز المبادرات
شركة مدينة الخيران	4500 مليون دينار	المؤسسة العامة للرعاية السكنية
شركة مدينة المطلاع	3000 مليون دينار	المؤسسة العامة للرعاية السكنية
شركة المساكن منخفضة التكاليف	520 مليون دينار	المؤسسة العامة للرعاية السكنية
تطوير ميناء الشويخ	650 مليون دينار	مؤسسة الموانئ الكويتية ـ جهاز المبادرات
المدن العمالية	110 ملايين دينار	بلدية الكويت ـ جهاز المبادرات

حسين: الكويت الرابعة خليجياً في إنتاج البتروكيماويات

قال الرئيس التنفيذي لشركة «ايكويت» محمد حسين في ندوة الجمعية الأميركية للمهندسين الكيميائيين فرع جامعة الكويت الطلابي «ان الكويت تحتل المرتبة الرابعة خليجيا من ناحية حجم انتاج البتروكيماويات بنسبة 6٪، وذلك بعد السعودية التي لها نصيب الاسد بنسبة 68٪ ومن بعدها قطر وعمان على التوالي، حيث تملك دول الخليج حصة 13٪ من مجموع الانتاج العالمي خلال العام 2012».

وأضاف حسين «النجاح لا يتعلق فقط بتحقيق الأرباح وانجاز الخطط المرسومة، بل هو حصيلة العديد من العوامل التي من أهمها التكامل في جميع الجوانب ذات العلاقة لتحقيق التنمية المستدامة».

محمد حسين متوسطا عددا من الطلبة خلال الندوة